أبرز التطورات الاقتصادية

الربع الرابع 2023م

وكالة الأبحاث الاقتصادية والإحصاء | إدارة الأبحاث والتقارير الاقتصادية

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

للمراسلات والاستفسارات

بريديًا:
البنك المركزي السعودي
إدارة الأبحاث والتقارير الاقتصادية
ص.ب 2992، الرياض 11169
المملكة العربية السعودية

هاتف: 4633000 - 11 (966+)
البريد الإلكتروني: **research@sama.gov.sa**

ولمتابعة أحدث ما ينشره البنك المركزي السعودي من تقارير، وتعليمات المؤسسات المالية التي يشرف عليها، ومن الإحصاءات النقدية والمصرفية، وتقديرات ميزان المدفوعات الربعية وغير ذلك، يرجى زيارة موقع البنك على الإنترنت بالعنوان التالي:
http://www.sama.gov.sa

المركز الرئيس للبنك المركزي وفروعه

المركز الرئيس
الرياض

الفروع
مكة المكرمة
المدينة المنورة
الرياض
جدة
الدمام
الطائف
بريدة
جازان
تبوك
أبها

المحتويات

1- أبرز المؤشرات الاقتصادية 4

2- الملخص التنفيذي 5

القسم الأول: أبرز التطورات الاقتصادية 6

1-1 تطورات الاقتصاد العالمي وآفاقه 6

2-1 التضخم 6

3-1 آفاق الاقتصاد السعودي 7

القسم الثاني: أداء الاقتصاد السعودي 8

2-1 القطاع الحقيقي والأرقام القياسية 8

2-2 القطاع العام 11

2-3 القطاع الخارجي 12

2-4 القطاع النقدي والمصرفي 13

2-5 القطاع المالي 15

2-6 أبرز التطورات في التقنية المالية للربع الرابع 2023م 18

أبرز المؤشرات الاقتصادية:

2024م	نمو الناتج المحلي الإجمالي (آفاق الاقتصاد العالمي)	2025م
↑%3.1		↑%3.2

المصدر: صندوق النقد الدولي، يناير 2024م.

2024م	نمو الناتج المحلي الإجمالي (آفاق الاقتصاد السعودي)	2025م
↑%2.7		↑%5.5

المصدر: صندوق النقد الدولي، يناير 2024م.

النمو السنوي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	النمو الربعي
↓%3.7		↑%0.4

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الربع الرابع 2023م، (تقديرات سريعة).

النمو السنوي	الأنشطة غير النفطية	النمو الربعي
↑%4.3		↑%2.6

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الربع الرابع 2023م، (تقديرات سريعة).

النمو السنوي	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	النمو الربعي
↑%1.6		↑%0.3

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الربع الرابع 2023م.

النمو السنوي	مؤشر مديري المشتريات	النمو الربعي
↑%0.5		↑%1.1

المصدر: بنك الرياض، الربع الرابع 2023م.

النمو السنوي	مؤشر الإنتاج الصناعي	النمو الربعي
↓%11.3		↓%1.5

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الربع الرابع 2023م

النمو السنوي (نقطة مئوية)	معدل البطالة للسعوديين	النمو الربعي (نقطة مئوية)
↓1.2	%8.6	↑0.3

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الربع الثالث 2023م.

النمو السنوي	المالية العامة	النمو السنوي
الإيرادات ↑%12.6		المصروفات ↑%8.6

المصدر: وزارة المالية، الربع الرابع 2023م.

الدين الداخلي	الدين العام	الدين الخارجي
↑%4.8	النمو السنوي	↑%8.2

المصدر: وزارة المالية، الربع الرابع 2023م.

النمو السنوي	عرض النقود	النمو الربعي
↑%7.6		↑%0.8

المصدر: البنك المركزي السعودي، الربع الرابع 2023م.

النمو السنوي	الودائع المصرفية	النمو الربعي
↑%7.8		↑%0.7

المصدر: البنك المركزي السعودي، الربع الرابع 2023م.

النمو السنوي	الائتمان المصرفي	النمو الربعي
↑%10.0		↑%1.6

المصدر: البنك المركزي السعودي، الربع الرابع 2023م.

النمو السنوي	المؤشر العام لأسعار الأسهم تاسي	النمو الربعي
↑%14.2		↑%8.2

المصدر: تداول، الربع الرابع 2023م.

الملخص التنفيذي

- تُشير توقعات صندوق النقد الدولي بأن الاقتصاد العالمي سيسجل نموًا بنحو 3.1 في المئة خلال عام 2024م ونحو 3.2 في المئة في عام 2025م.

- يتوقع صندوق النقد الدولي أن معدل التضخم العالمي سينخفض من 6.8 في المئة في عام 2023م إلى نسبة 5.8 في المئة و4.4 في المئة في عامي 2024م و2025م.

- تُشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى نمو اقتصاد المملكة بنسبة 2.7 في المئة في عام 2024م ونسبة 5.5 في المئة في عام 2025م.

- بحسب التقديرات السريعة للربع الرابع من عام 2023م، سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة انخفاضًا بنسبة 3.7 في المئة على أساس سنوي. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الأنشطة النفطية بنسبة 16.4 في المئة.

- سجّل متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الرابع من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا نسبته 1.6 في المئة نتيجة ارتفاع قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 7.7 في المئة.

- سجل الرقم القياسي العام للإنتاج الصناعي في الربع الرابع من عام 2023م انخفاضًا سنويًا بنسبة 11.3 في المئة، مدفوعًا بانخفاض نشاط التعدين واستغلال المحاجر بنحو 16.2 في المئة.

- انخفضت معدلات البطالة في الربع الثالث من عام 2023م على مستوى كل من السعوديين وغير السعوديين؛ حيث بلغ معدل البطالة العام 5.1 في المئة، وبلغ معدل البطالة للسعوديين 8.6 في المئة.

- سجل إجمالي الإيرادات الفعلية للميزانية خلال الربع الرابع من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا مقداره 12.6 في المئة، بينما ارتفع إجمالي المصروفات الفعلية للميزانية بنسبة 8.6 في المئة على أساس سنوي.

- سجلت قيمة الصادرات في الربع الثالث من عام 2023م انخفاضًا سنويًا بنسبة 24.9 في المئة، في المقابل، سجلت قيمة الواردات (سيف) ارتفاعًا سنويًا بنسبة 9.4 في المئة.

- سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الرابع من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا بنحو 7.6 في المئة ليبلغ نحو 2,685.3 مليار ريال.

- ارتفع إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الرابع من العام 2023م ارتفاعًا سنويًا بنحو 7.8 في المئة ليبلغ نحو 2,473.5 مليار ريال.

- سجل الائتمان المصرفي المقدم للقطاعين الخاص والعام خلال الربع الرابع من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا نسبته 10.0 في المئة ليبلغ 2,583.7 مليار ريال.

- سجلت القروض العقارية في نهاية الربع الرابع من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا بنحو 11.5 في المئة لتبلغ 767.3 مليار ريال. وفي المقابل، انخفض إجمالي القروض الاستهلاكية في الربع الرابع من عام 2023م بنسبة 2.2 في المئة على أساس سنوي ليبلغ نحو 441.8 مليار ريال.

- سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم (تاسي) بنهاية الربع الرابع من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا بنحو 14.2 في المئة ليبلغ 11,967.4 نقطة.

- سجّل إجمالي الائتمان الممنوح من شركات التمويل في الربع الثالث من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 11.1 في المئة ليصل إلى 82.0 مليار ريال.

- بلغ إجمالي عدد شركات التقنية المالية المرخصة من البنك المركزي السعودي ثلاث شركات خلال الربع الرابع من عام 2023م.

القسم الأول: أبرز التطورات الاقتصادية

1-1 تطورات الاقتصاد العالمي وآفاقه

تُشير توقعات صندوق النقد الدولي (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي- يناير 2024م) بأن الاقتصاد العالمي سينمو بمقدار 3.1 في المئة خلال عام 2024م وهذه النسبة أعلى بمقدار 0.2 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات تقرير أكتوبر 2023م، وبنحو 3.2 في المئة في عام 2025م. وجاءت هذه التوقعات نتيجة التحسن في أداء اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية، بالإضافة إلى الحزم التحفيزية في الاقتصاد الصيني. وعلى الرغم من ارتفاع التوقعات عما كانت عليه في تقرير أكتوبر 2023م، فإنها ما زالت دون مستوى متوسط النمو للفترة (2000م-2019م) البالغ نحو 3.8 في المئة نتيجة تشديد السياسة النقدية (الرسم البياني رقم 1).

ومن المتوقع أن تُسجل اقتصادات الدول المتقدمة نموًا بنسبة 1.5 في المئة في عام 2024م، وهي أعلى بنحو 0.1 نقطة مئوية عن توقعات شهر أكتوبر، في حين من المتوقع أن يستقر عام 2025م عند نفس التوقعات السابقة بمعدل نمو يقدر بنسبة 1.8 في المئة. كما ستشهد اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية معدلات نمو مستقرة لعام 2024م بالمقارنة مع العام السابق لتسجل نحو 4.1 في المئة وسيسجل عام 2025م نموًا بنسبة 4.2 في المئة وهي أعلى بمقدار 0.1 نقطة مئوية عن توقعات شهر أكتوبر لكلا العامين، وتجدر الإشارة إلى أن نمو العام 2024م سيأتي مدفوعًا بنمو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية والصين حيث من المتوقع أن يُسجلا نموًا بنسبة 2.1 في المئة و4.6 في المئة على التوالي (الرسم البياني رقم 2).

الرسم البياني رقم 1: توقعات النمو للاقتصاد العالمي

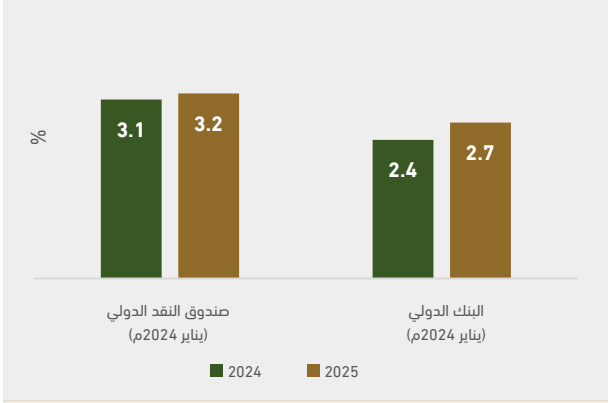

الرسم البياني رقم 2: توقعات النمو للاقتصادات

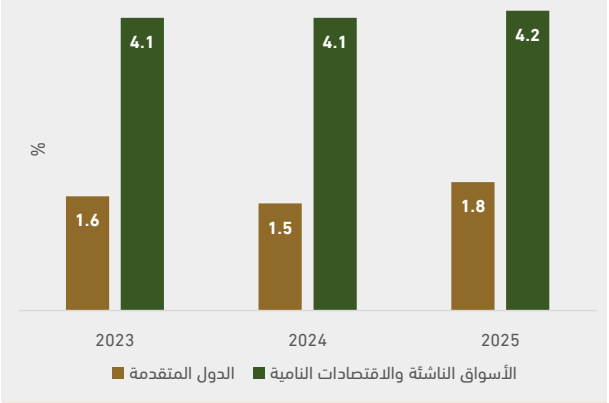

صندوق النقد الدولي، يناير 2024م.

2-1 التضخم

تشير توقعات صندوق النقد الدولي (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - يناير 2024م) إلى تباطؤ نمو معدل التضخم العالمي خلال عامي 2024م و2025م عما كان عليه في عام 2023م؛ نتيجة استمرار تشديد السياسة النقدية والتراجع في أسعار الطاقة، حيث يُتوقع أن يبلغ معدل التضخم العالمي نحو 5.8 في المئة في عام 2024م و 4.4 في المئة في عام 2025م بعد أن سجل 6.8 في المئة في عام 2023م (جدول رقم 1).

جدول رقم 1: توقعات معدل التضخم للاقتصادات			
معدل التضخم %	2022	2023	2024*
الاقتصاد العالمي	8.7	6.8	5.8
الاقتصادات المتقدمة	7.3	4.6	2.6
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	9.8	8.4	8.1

المصدر: صندوق النقد الدولي، يناير 2024م.
*توقعات

3-1 آفاق الاقتصاد السعودي

يتوقع صندوق النقد الدولي (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي- يناير 2024م) أن يظل نمو القطاع غير النفطي قويًا خلال عام 2024م، حيث يُتوقع أن يسجل الاقتصاد السعودي نموًا بنحو 2.7 في المئة خلال عام 2024م. وجاءت التوقعات أقل بنحو 1.3 في المئة عن تقرير أكتوبر نتيجة للخفض الطوعي لإنتاج النفط. ومن المتوقع أن يسجل عام 2025م نموًا بنحو 5.5 في المئة وهو ثاني أعلى معدل لدول مجموعة العشرين بعد الهند. وتوقع البنك الدولي نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 4.1 في المئة في عام 2024م ونحو 4.2 في عام 2025م (الرسم البياني رقم 3).

الرسم البياني رقم 3: توقعات النمو للاقتصاد السعودي

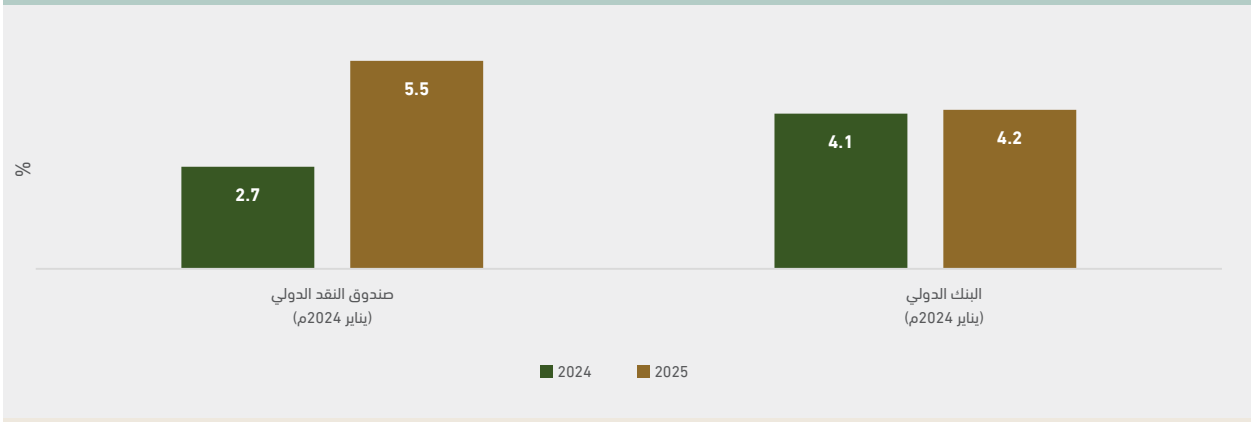

القسم الثاني: أداء الاقتصاد السعودي

2-1 القطاع الحقيقي والأرقام القياسية

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

تشير التقديرات السريعة الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء للربع الرابع من عام 2023م إلى تسجيل **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** انخفاضًا بنسبة 3.7 في المئة على أساس سنوي. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الأنشطة النفطية بنسبة 16.4 في المئة في حين سجلت الأنشطة غير النفطية وأنشطة الخدمات الحكومية نموًا سنويًا بنسبة 4.3 في المئة ونسبة 3.1 في المئة على التوالي.

وبحسب التقديرات، سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفاضًا بنسبة 0.9 في المئة على أساس سنوي خلال عام 2023م نتيجة لانخفاض الأنشطة النفطية بنسبة 9.2 في المئة. وفي المقابل، سجلت الأنشطة غير النفطية نموًا بنسبة 4.6 في المئة وسجلت الأنشطة الحكومية نموًا بنسبة 2.1 في المئة (الرسم البياني رقم 4).

وبالنظر إلى بيانات الربع الثالث من عام 2023م للناتج المحلي الإجمالي بحسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة، سجلت **الأنشطة النفطية** انخفاضًا سنويًا بنسبة 17.0 في المئة وانخفاضًا ربعيًا بنسبة 8.4 في المئة، ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع متوسط إنتاج المملكة من النفط خلال الربع الثالث من عام 2023م بنحو 2.0 مليون برميل مقارنة بالربع نفسه من العام السابق وذلك نتيجةً لقرار خفض إنتاج النفط الخام المتفق عليه مع مجموعة أوبك+ في يونيو من عام 2023م. وسجلت الأنشطة النفطية خلال الفترة (الربع الأول حتى الربع الثالث) من عام 2023م انخفاضًا بنسبة 6.8 في المئة، مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق.

وفي جانب **تطورات النفط السعودي**، سجّل متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2023م انخفاضًا سنويًا بنسبة 16.2 في المئة، وانخفاضًا ربعيًا بنسبة 0.8 في المئة ليبلغ حوالي 8.9 مليون برميل يوميًا. وسجل متوسط سعر النفط العربي الخفيف خلال الربع الرابع من عام 2023م انخفاضًا سنويًا بنسبة 2.9 في المئة وانخفاضًا ربعيًا بنسبة 2.6 في المئة ليبلغ متوسط سعر البرميل 87.5 دولارًا.

وفي عام 2023م، سجل متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام انخفاضًا بنسبة 9.2 في المئة مقارنة بعام 2022م. وسجل سعر النفط العربي الخفيف انخفاضًا بنسبة 16.4 في المئة (الرسم البياني رقم 5).

الرسم البياني رقم 4: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة (على أساس سنوي)

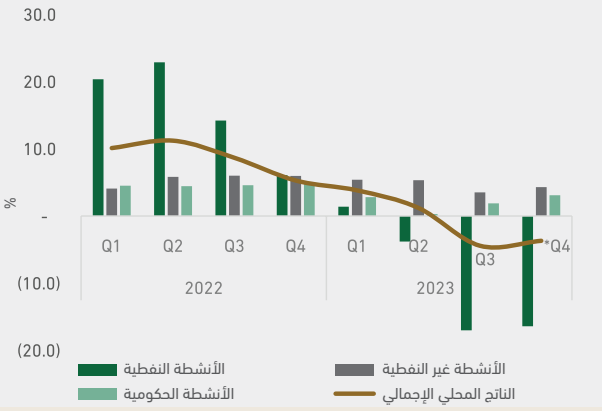

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء. *تقديرات سريعة

الرسم البياني رقم 5: إنتاج المملكة من النفط الخام وسعر النفط العربي الخفيف

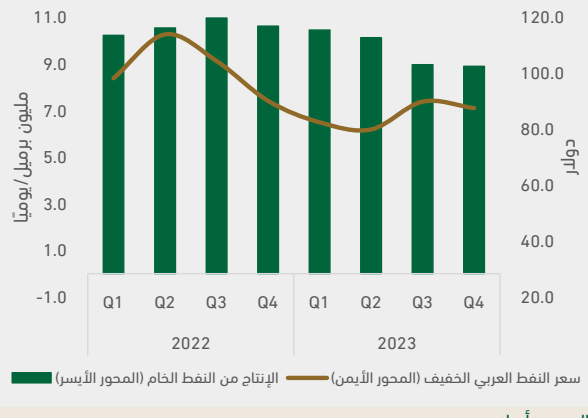

المصدر: أوبك.

في المقابل، استمرت **الأنشطة غير النفطية** في التوسع والنمو في الربع الثالث من عام 2023م، حيث سجلت ارتفاعًا سنويًا بنسبة 3.5 في المئة، وارتفاعًا ربعيًا بنسبة 3.1 في المئة. وسجلت الأنشطة غير النفطية خلال الفترة (الربع الأول حتى الربع الثالث) من عام 2023م ارتفاعًا بنسبة 4.7 في المئة، مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق. ويُعزى هذا النمو خلال عام 2023م إلى الاستمرار في تنفيذ برامج تحقيق رؤية المملكة 2030م والاستراتيجيات الخاصة بالمناطق والقطاعات والمشاريع الكبرى، بالإضافة إلى دور القطاع الخاص وصندوق الاستثمارات العامة في المساهمة في زيادة فرص العمل.

ارتفعت كذلك **الأنشطة الحكومية** في الربع الثالث من عام 2023م بنسبة 1.9 في المئة على أساس سنوي، وكذلك ارتفعت بنسبة 2.8 في المئة على أساس ربعي. وسجلت الأنشطة الحكومية خلال الفترة (من الربع الأول حتى الربع الثالث) من عام 2023م ارتفاعًا بنسبة 1.7 في المئة، مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي

على مستوى الأنشطة الاقتصادية الرئيسة، سجّلت معظم الأنشطة الاقتصادية نموًا في الربع الثالث من عام 2023م، باستثناء نشاط التعدين والتحجير حيث انخفض على أساس سنوي وربعي بنسبة 18.0 في المئة و8.8 في المئة على التوالي. وبلغت نسب الانخفاض لنشاط الصناعات التحويلية على أساس سنوي وربعي ما يقارب 3.1 في المئة و7.8 في المئة على التوالي. وفي المقابل، سجل نشاط خدمات جماعية واجتماعية وشخصية ارتفاعًا سنويًا نسبته 11.8 في المئة وارتفاعًا ربعيًا نسبته 3.9 في المئة (الرسم البياني رقم 6).

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

سجّل متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الرابع من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا نسبته 1.6 في المئة، وحقق ارتفاعًا ربعيًا نسبته 0.3 في المئة. ويعزى هذا النمو إلى الارتفاعات السنوية الآتية: قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 7.7 في المئة، وقسم المطاعم والفنادق بنسبة 2.2 في المئة، وقسم الأغذية والمشروبات بنسبة 1.1 في المئة وقسم الترفيه والثقافة بنسبة 0.9 في المئة وقسم التعليم بنسبة 0.8 في المئة، وأخيرًا قسم التبغ بنسبة 0.2 في المئة. وفي المقابل، سجل قسم الملابس والأحذية خلال الربع الرابع من عام 2023م أعلى نسبة انخفاض سنوي بين الأقسام الرئيسة بنسبة 4.0 في المئة، تلاه قسم تأثيث وتجهيزات المنزل بنسبة 3.1 في المئة وقسم الاتصالات بنسبة 2.6 في المئة. وسجل كذلك متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2023م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 2.3 في المئة مقارنةً بمتوسط بلغت نسبته 2.5 في المئة لنفس الفترة من العام السابق (الرسم البياني رقم 7).

الرسم البياني رقم 6: الأنشطة الاقتصادية الرئيسة

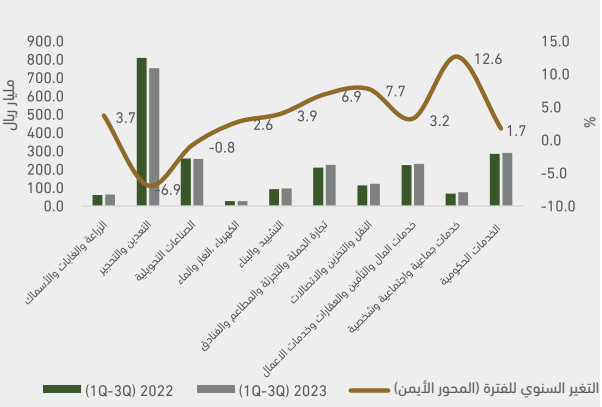

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الرسم البياني رقم 7: معدل التغير السنوي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

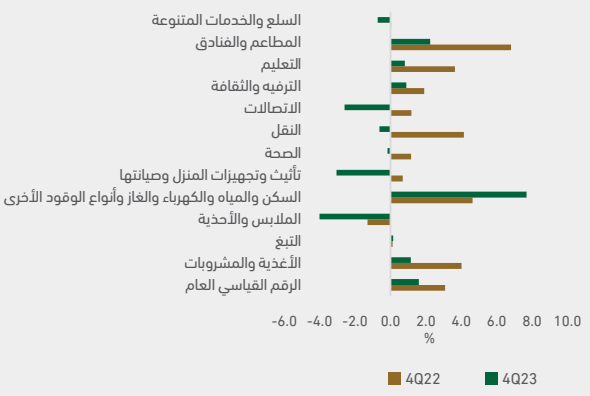

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

مؤشر الاستهلاك الخاص

تشير بيانات مؤشر الاستهلاك للقطاع الخاص والمكوّن من مبيعات نقاط البيع، والسحوبات النقدية، والتجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى إلى ارتفاع الاستهلاك خلال الربع الرابع من عام2023م، حيث سجّل المؤشر نموًا سنويًا نسبته 5.2 في المئة وربعيًا يقدّر بنحو 2.6 في المئة. حيث سجّلت مبيعات التجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى ارتفاعًا على أساس سنوي بنسبة 19.3 في المئة، وسجلت كذلك مبيعات نقاط البيع ارتفاعًا سنويًا نسبته 8.7 في المئة. وفي المقابل، سجلت السحوبات النقدية انخفاضًا سنويًا نسبته 1.9 في المئة (الرسم البياني رقم 8).

وبالنظر لمبيعات نقاط البيع حسب القطاعات خلال الربع الرابع من عام 2023م، يُلاحظ أن معظم القطاعات حققت نموًا في المبيعات، حيث سجل قطاع المنافع العامة، وقطاع الفنادق، وقطاع المواصلات أعلى نسب نمو سنوي بنحو 38.3 في المئة و17.4 في المئة و14.5 في المئة على التوالي، في حين سجلت مبيعات قطاع الأجهزة الإلكترونية والكهربائية وقطاع الأثاث انخفاضًا سنويًا في النمو بنسبة 8.3 في المئة و4.1 في المئة على التوالي (الرسم البياني رقم 9).

الرسم البياني رقم 8: مؤشر الاستهلاك الخاص

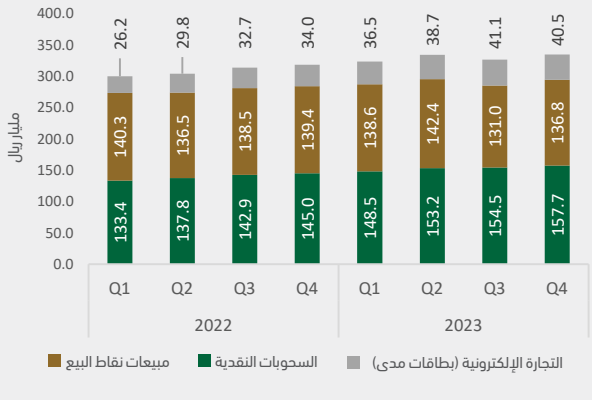

الرسم البياني رقم 9: مبيعات نقاط البيع حسب القطاعات

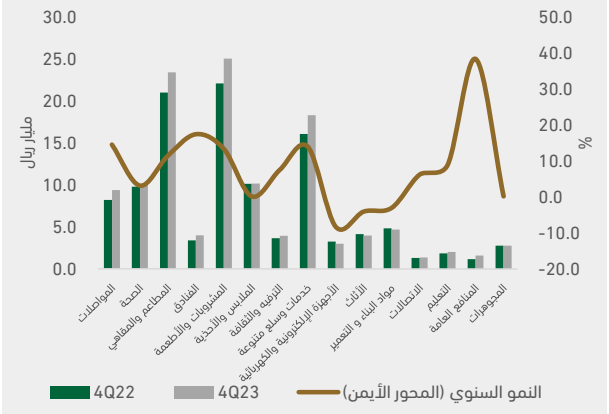

مؤشر مديري المشتريات

بلغ متوسط مؤشر مديري المشتريات نحو 57.8 نقطة في الربع الرابع من عام 2023م، بزيادة تقدر بنحو 0.3 نقطة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، ليحقق بذلك ارتفاعًا سنويًا بنسبة 0.5 في المئة وربعيًا بنسبة 1.1 في المئة. وجاء هذا النمو نتيجة لاستمرار تحسن ظروف الأعمال في القطاع الخاص وطلبات الشراء الجديدة في النشاط التجاري. وبالنظر لمؤشر مديري المشتريات خلال عام 2023م، فقد بلغ المؤشر نحو 58.3 نقطة، ليسجل ارتفاعًا بنسبة 3.2 في المئة مقارنة بعام 2022م (الرسم البياني رقم 10).

مؤشر الإنتاج الصناعي

سجل الرقم القياسي العام للإنتاج الصناعي في الربع الرابع من عام 2023م انخفاضًا بنسبة 11.3في المئة على أساس سنوي، مدفوعًا بانخفاض نشاط التعدين واستغلال المحاجر بنحو 16.2في المئة ونشاط الصناعات التحويلية بنسبة 2.0 في المئة، في حين سجلت أنشطة إمدادات الكهرباء والغاز ارتفاعًا بنسبة 32.3 في المئة على أساس سنوي. من جهة أخرى، شهد مؤشر الإنتاج الصناعي انكماشًا ربعيًا نسبته 1.5 في المئة مدفوعًا بانخفاض نشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 0.8 في المئة ونشاط الصناعات التحويلية بنسبة 1.0 في المئة، وأنشطة إمدادات الكهرباء والغاز بنسبة 16.1 في المئة. وبالنظر لعام 2023م سجل الرقم القياسي العام انخفاضًا بنسبة 4.4 في المئة على أساس سنوي، وسجل نشاط التعدين واستغلال المحاجر انخفاضًا بنسبة 9.2 في المئة، في حين سجل نشاط الصناعة التحويلية ونشاط إمدادات الكهرباء والغاز نموًا بنسبة 7.3 في المئة و21.9 في المئة على التوالي (الرسم البياني رقم 11).

الرسم البياني رقم 10: مؤشر مديري المشتريات

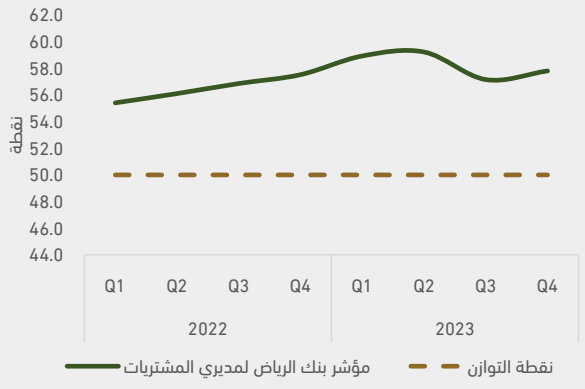

المصدر: بنك الرياض. *أعلى من 50.0 يشير إلى وجود تحسن.

الرسم البياني رقم 11: النمو السنوي لمؤشر الإنتاج الصناعي (على أساس سنوي)

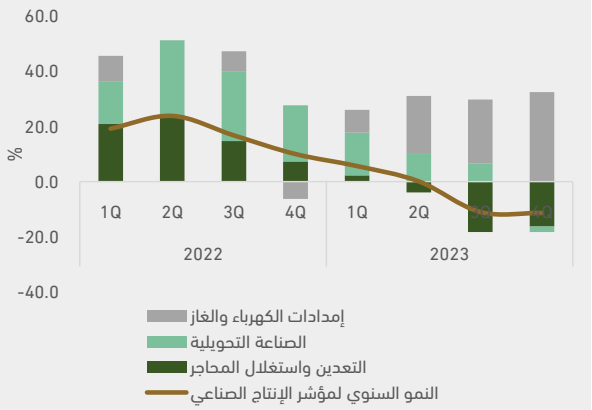

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

سوق العمل

بلغ معدل البطالة الإجمالي في الربع الثالث من عام 2023م نحو 5.1 في المئة، وهو أقل مقارنة بالربع نفسه من العام السابق. وبلغ معدل البطالة للسعوديين 8.6 في المئة، بانخفاض قدره 1.2 في المئة على أساس سنوي، حيث ظل معدل البطالة بين الذكور دون تغيير عند 4.6 في المئة، وهو في نفس المستوى الذي كان عليه في الربع الأول والربع الثاني من عام 2023، فيما ارتفع بنسبة 0.4 نقطة مئوية على أساس سنوي. وفي المقابل، انخفض معدل البطالة بين الإناث بنسبة 4.2 في المئة على أساس سنوي (الرسم البياني رقم 12).

2-2 القطاع العام

المالية العامة

سجل إجمالي الإيرادات الفعلية للميزانية خلال الربع الرابع من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا مقداره 12.6 في المئة ليبلغ 358.0 مليار ريال، حيث بلغت الإيرادات النفطية 249.2 مليار ريال، مشكلةً ما نسبته 69.6 في المئة من إجمالي الإيرادات. وفي المقابل، بلغت الإيرادات غير النفطية 108.8 مليار ريال، إذ شكلت الضرائب على السلع والخدمات النصيب الأكبر من الإيرادات غير النفطية بما نسبته 57.9 في المئة.

الرسم البياني رقم 12: معدلات البطالة

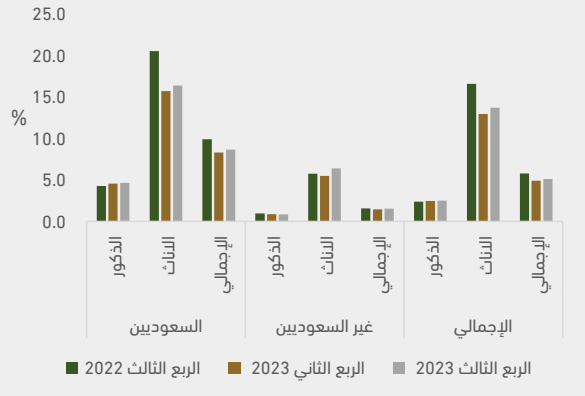

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الرسم البياني رقم 13: إجمالي الإيرادات والمصروفات

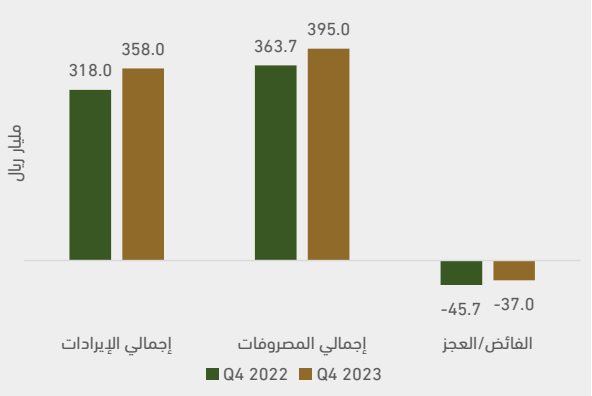

المصدر: وزارة المالية.

وارتفع إجمالي المصروفات الفعلية للميزانية خلال الربع الرابع من عام 2023م بنسبة 8.6 في المئة على أساس سنوي ليبلغ 395.0 مليار ريال، إذ بلغت النفقات الجارية 319.1 مليار ريال، ممثلةً ما نسبته 80.8 في المئة من إجمالي المصروفات، وشكلت تعويضات العاملين النصيب الأكبر بنسبة 44.1 في المئة من إجمالي النفقات الجارية. وفي المقابل، بلغت النفقات الرأسمالية 75.8 مليار ريال، مشكلة ما نسبته 19.2 في المئة من إجمالي المصروفات، وبناءً على ما سبق، سجلت الميزانية خلال الربع الرابع من عام 2023م عجزًا مقداره 37.0 مليار ريال (الرسم البياني رقم 13).

وبالنظر إلى الميزانية خلال عام 2023م فقد سجل إجمالي الإيرادات الفعلية للميزانية انخفاضًا سنويًا بنسبة 4.4 في المئة، في المقابل سجلت المصروفات الفعلية ارتفاعًا سنويا بنسبة 11.1 في المئة. لتُحقق بذلك الميزانية خلال العام 2023 عجزًا مقداره 80.9 مليار ريال مقارنة بفائض مقداره 103.9 مليار ريال في العام السابق.

الدين العام

سجل رصيد الدين العام خلال الربع الرابع من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا مقداره 6.1 في المئة ليبلغ 1,050.3مليار ريال، حيث بلغ الدين الداخلي 644.4 مليار ريال (يمثل 61.4 في المئة من إجمالي الدين العام) بارتفاع نسبته 4.8 في المئة على أساس سنوي. من جانب آخر، بلغ الدين الخارجي 405.9 مليار ريال (يمثل 38.6 في المئة من إجمالي الدين العام) بارتفاع نسبته 8.2 في المئة على أساس سنوي (الرسم البياني رقم 14).

3-2 القطاع الخارجي

التجارة الخارجية

سجلت قيمة الصادرات في الربع الثالث من عام 2023م انخفاضًا سنويًا بنسبة 24.9 في المئة لتبلغ نحو 299.8 مليار ريال، وكان ذلك نتيجة لانخفاض قيمة الصادرات النفطية بنحو 27.8 في المئة لتبلغ 231.1 مليار ريال، وانخفضت الصادرات غير النفطية بنحو 19.2 في المئة (لا تشمل إعادة التصدير) لتبلغ 53.5 مليار ريال. واستحوذت الصادرات النفطية على ما نسبته 77.1 في المئة من إجمالي الصادرات، في حين شكلت الصادرات غير النفطية ما نسبته 17.8 في المئة من إجمالي الصادرات. وفي المقابل، سجلت قيمة الواردات (سيف) في الربع الثالث من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 9.4 في المئة لتبلغ نحو 200.0 مليار ريال (الرسم البياني رقم 15).

الرسم البياني رقم 14: إجمالي الدين العام القائم

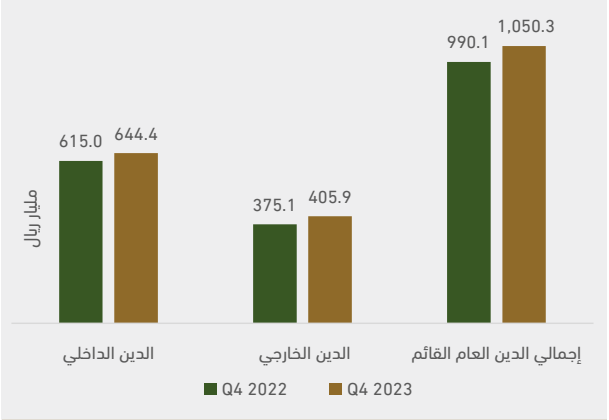

المصدر: وزارة المالية.

الرسم البياني رقم 15: التجارة الخارجية

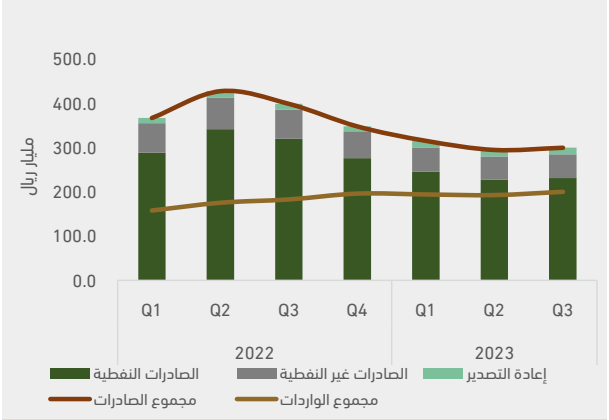

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

وبالنظر إلى بيانات التجارة الخارجية خلال عام 2023م (من الربع الأول حتى الربع الثالث)، سجل إجمالي الصادرات انخفاضًا سنويًا بنسبة 23.8 في المئة ليبلغ 910 مليار ريال. في المقابل، سجلت قيمة الواردات (سيف) ارتفاعًا سنويا بنسبة 13.7 في المئة لتبلغ 586.6 مليار ريال.

ميزان المدفوعات

الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الثالث من عام 2023م مقداره 18.6 مليار ريال مقارنةً بفائض مقداره 178.5 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2022م؛ ويعود ذلك إلى تسجيل فائض في ميزان السلع والخدمات قدره 54.5 مليار ريال مقارنةً بفائض قدره 201.2 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2022م، حيث سجل ميزان السلع فائضًا قدره 112.2 مليار ريال مقارنة بفائض قدره 229.1 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2022م نتيجة لانخفاض قيمة الصادرات السلعية بنسبة 24.7 في المئة، وارتفاع الواردات السلعية (فوب) بنسبة 10.7 في المئة. وفي المقابل، ارتفع عجز حساب الخدمات من 27.9 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2022م إلى 57.7 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2023م.

إضافة إلى ذلك، فقد ارتفع عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة 3.6 في المئة ليصل إلى حوالي 44.3 مليار ريال مقابل 42.8 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وانخفض فائض ميزان الدخل الأولي بنسبة 58.3 في المئة ليبلغ 8.4 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2023م مقارنة بحوالي 20.0 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الثالث من عام 2023م تدفقًا للخارج بقيمة 4.6 مليار ريال مقابل تدفق للخارج بنحو 3.7 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

الحساب المالي

سجل صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الثالث من عام 2023م ارتفاعًا بقيمة 9.2 مليار ريال، وذلك بسبب ارتفاع قيمة صافي حيازة الأصول المالية في الخارج بمبلغ 17.2 مليار ريال، مقابل ارتفاع أقل في قيمة صافي تحمّل الخصوم في الداخل بحوالي 8.0 مليار ريال. وارتفع صافي استثمارات الحافظة بمبلغ 11.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع بحوالي 34.2 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وارتفع صافي الاستثمارات الأخرى بنحو 1.8 مليار ريال، مقارنة بارتفاع بنحو 142.3 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وسجل صافي الأصول الاحتياطية انخفاضًا بمبلغ 13.9 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2023م مقابل ارتفاع بمبلغ 6.1 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، وانخفضت الأصول الاحتياطية الأخرى بمبلغ 11.7 مليار ريال.

4-2 القطاع النقدي والمصرفي

عرض النقود

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الرابع من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنحو 7.6 في المئة و0.8 في المئة على التوالي ليبلغ نحو 2,685.3 مليار ريال.

وبتحليل مكونات عرض النقود (ن3) خلال الربع الرابع من عام 2023م، يُلاحظ انخفاض عرض النقود بتعريفه الضيق (ن1) على أساس سنوي وربعي بنسبة بلغت 0.3 في المئة و0.9 في المئة على التوالي ليبلغ نحو 1,524.2 مليار ريال مشكلًا ما نسبته 56.8 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3). أما عرض النقود (ن2) فقد حقق ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنسبة بلغت 9.4 في المئة و1.6 في المئة على التوالي ليبلغ 2,388.3 مليار ريال، مشكلًا ما نسبته 88.9 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3) (الرسم البياني رقم 16).

القاعدة النقدية

ارتفعت القاعدة النقدية خلال الربع الرابع من العام 2023م ارتفاعًا سنويًا بنحو 3.5 في المئة، وارتفاعًا ربعيًا بنسبة 1.0 في المئة لتبلغ نحو 376.9 مليار ريال. وبتحليل مكونات القاعدة النقدية خلال الربع الرابع من عام 2023م، يلاحظ أن الودائع لدى البنك المركزي حققت كذلك ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنحو 0.3 في المئة لتبلغ 142.2مليار ريال. وحقق النقد المتداول خارج المصارف ارتفاعًا سنويًا بنحو 6.0 في المئة وارتفاعًا ربعيًا بنحو 1.9في المئة ليبلغ حوالي 211.9 مليار ريال. أما النقد في الصندوق، فقد سجل ارتفاعًا سنويًا بنحو 1.7 في المئة وانخفاضًا ربعيًا بنسبة بلغت 3.4 في المئة ليبلغ 22.9 مليار ريال (الرسم البياني رقم 17).

الرسم البياني رقم 16: عرض النقود (ن3) ومكوناته

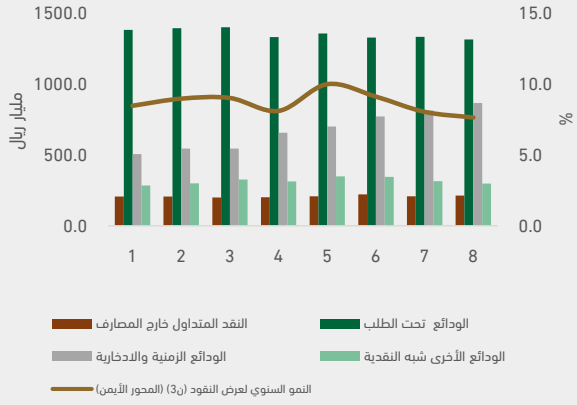

الرسم البياني رقم 17: القاعدة النقدية

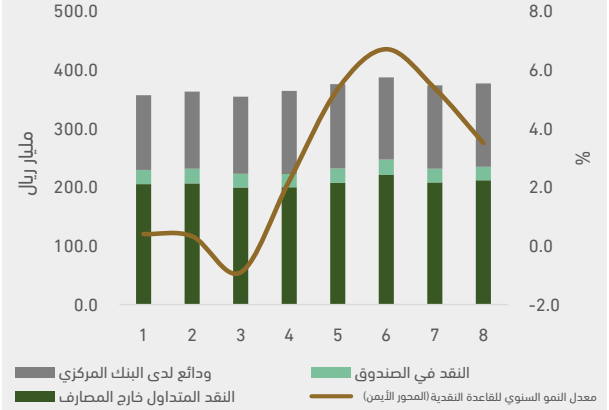

الودائع المصرفية

ارتفع إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الرابع من العام 2023م ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنحو 7.8 في المئة و0.7 في المئة على التوالي، ليبلغ نحو 2,473.5 مليار ريال.

وبتحليل مكونات الودائع المصرفية خلال الربع الرابع من عام 2023م، يلاحظ أن الودائع تحت الطلب حققت انخفاضًا سنويًا وربعيًا بنحو 1.2 في المئة و1.4 في المئة على التوالي لتبلغ 1312.3 مليار ريال. وحققت الودائع الزمنية والادخارية ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنحو 32.0 في المئة و6.5 في المئة على التوالي لتبلغ حوالي 864.1 مليار ريال؛ وذلك تأثرًا بارتفاع أسعار الفائدة. وفي المقابل، حققت الودائع الأخرى شبه النقدية انخفاضًا سنويًا وربعيًا بنحو 4.9 في المئة و5.3 في المئة على التوالي لتبلغ 297.1 مليار ريال (الرسم البياني رقم 18).

الرسم البياني رقم 18: الودائع المصرفية حسب النوع

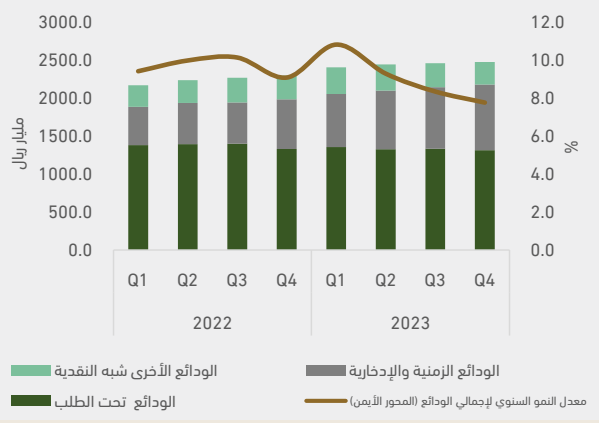

الرسم البياني رقم 19: الائتمان المصرفي حسب القطاع

الائتمان المصرفي

سجل الائتمان المصرفي المقدم للقطاعين الخاص والعام خلال الربع الرابع من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا وربعيًا نسبته 10.0 في المئة و1.6 في المئة على التوالي ليبلغ 2,583.7 مليار ريال.

وارتفع الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص على أساس سنوي وربعي بنحو 9.7 في المئة و1.6 في المئة على التوالي ليبلغ نحو 2,437.0 مليار ريال. وارتفع كذلك الائتمان المصرفي المقدم للقطاع العام على أساس سنوي وربعي بنحو 14.7 في المئة و1.1 في المئة على التوالي ليبلغ نحو 146.7 مليار ريال (الرسم البياني رقم 19).

القروض العقارية والاستهلاكية

سجلت القروض العقارية في نهاية الربع الرابع من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنحو 11.5 في المئة و2.7 في المئة على التوالي لتبلغ 767.3 مليار ريال، وبذلك شكّلت ما نسبته 29.7 في المئة من إجمالي الائتمان المصرفي. وفي المقابل، انخفض إجمالي القروض الاستهلاكية في الربع الرابع من عام 2023م على أساس سنوي وربعي بنسبة 2.2 في المئة و0.6 في المئة على التوالي لتبلغ نحو 441.8 مليار ريال، وبذلك شكّلت ما نسبته 17.1 في المئة من إجمالي الائتمان المصرفي. بالإضافة لذلك، سجلت قروض البطاقات الائتمانية خلال الربع الرابع من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنسبة 17.3 في المئة و2.2 في المئة على التوالي (الرسم البياني رقم 20).

5-2 القطاع المالي

السوق المالية

حقق المؤشر العام لأسعار الأسهم (تاسي) بنهاية الربع الرابع من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا نسبته 14.2في المئة ليبلغ 11,967.4 نقطة وارتفاعًا ربعيًا نسبته 8.2 في المئة. وفي المقابل، سجل عدد الأسهم المتداولة ارتفاعًا سنويًا نسبته 51.2 في المئة ليبلغ حوالي 14.4 مليار سهم، وسجل انخفاضًا ربعيًا نسبته 6.3 في المئة. إلى جانب ذلك، سجلت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة ارتفاعًا سنويًا نسبته 16.9 في المئة لتبلغ حوالي 358.9 مليار ريال، وسجلت انخفاضًا ربعيًا نسبته 5.4 في المئة (الرسم البياني رقم 21).

وفي المقابل، سجلت سوق الصكوك والسندات في الربع الرابع من عام 2023م ارتفاعًا ربعيًا بالقيمة المتداولة بنسبة 67.0 في المئة، وبلغ إجمالي قيمة التداولات 4.7 مليار ريال. وسجل مؤشر سوق الصكوك والسندات انخفاضًا ربعيًا بنسبة 0.2 في المئة، حيث أغلق المؤشر عند مستوى 915.3 نقطة.

الرسم البياني رقم 20: القروض العقارية والاستهلاكية

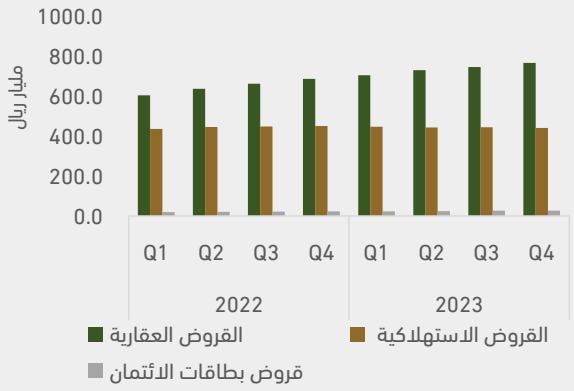

الرسم البياني رقم 21: المؤشر العام لأسعار الأسهم في السوق الرئيسة (تاسي)

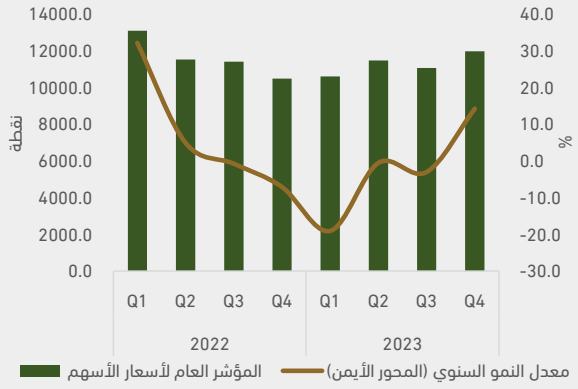

المصدر: السوق المالية السعودية.

شركات التمويل

سجّل إجمالي الائتمان الممنوح من شركات التمويل في الربع الثالث من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنسبة 11.1 في المئة و1.7 في المئة على التوالي ليصل إلى 82.0 مليار ريال، وحقق التمويل الممنوح للمنشآت المتوسطة أعلى ارتفاع سنوي بنسبة 27.4 في المئة، وارتفع كذلك على أساس ربعي بنسبة 0.2 في المئة. وبالنظر إلى متوسط إجمالي الائتمان الممنوح من شركات التمويل خلال الفترة (من الربع الأول حتى الربع الثالث) من عام 2023م، فقد سجل الائتمان ارتفاعًا سنويًا بنسبة 11.1 في المئة ليصل إلى 241.7 مليار ريال، وقد حقق التمويل الممنوح للمنشآت المتوسطة أعلى ارتفاع سنوي بنسبة 25.2 في المئة (الرسم البياني رقم 22).

قطاع التأمين

شهدت سوق التأمين ارتفاعًا سنويًا في إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها للربع الثالث من عام 2023م بنسبة 14.6 في المئة ليصل إلى ما يقارب 14.9 مليار ريال، وجاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إجمالي الأقساط المكتتب بها للتأمين العام على أساس سنوي بنسبة 18.4 في المئة، وارتفاع إجمالي الأقساط المكتتب بها لتأمين الحماية والادخار على أساس سنوي بنسبة 12.5 في المئة، وكذلك لارتفاع إجمالي الأقساط المكتتب بها للتأمين الصحي على أساس سنوي بنسبة 12.2 في المئة. وسجل إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها انخفاضًا ربعيًا بنسبة 1.2 في المئة (الرسم البياني رقم 23).

الرسم البياني رقم 22: الائتمان الممنوح من شركات التمويل حسب القطاعات

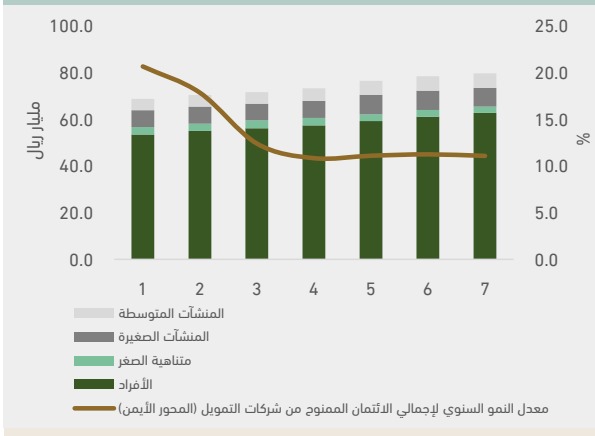

الرسم البياني رقم 23: إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها

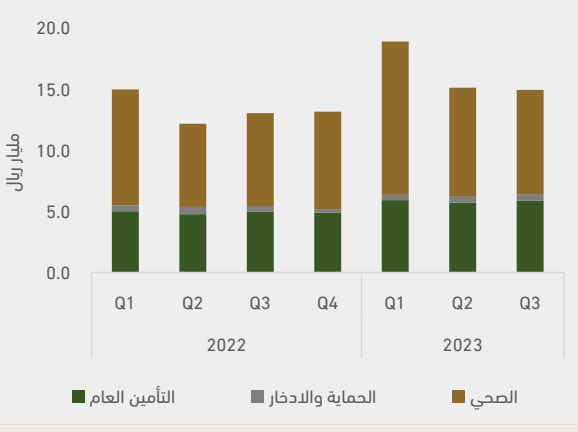

وبالنظر إلى بيانات سوق التأمين خلال الفترة (من الربع الأول حتى الربع الثالث) من عام 2023م، فقد سجل إجمالي الأقساط المكتتب بها نموًا بنسبة 21.8 في المئة ليصل لنحو 49.0 مليار ريال، وجاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إجمالي الأقساط المكتتب بها للتأمين الصحي على أساس سنوي بنسبة 25.4 في المئة، وكذلك ارتفع إجمالي الأقساط المكتتب بها للتأمين العام على أساس سنوي بنسبة 18.8 في المئة، وانخفض إجمالي الأقساط المكتتب بها لتأمين الحماية والادخار على أساس سنوي بنسبة 4.2 في المئة.

المالية الإسلامية

سجل التمويل المصرفي المتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة والمقدم من المصارف والنوافذ الإسلامية نموًا سنويًا بنسبة 10.5 في المئة ليبلغ نحو 2,145.9 مليار ريال خلال الربع الثالث من عام 2023م، وسجل إجمالي الأصول نموًا سنويًا بنسبة 10.2 في المئة، وسجل كذلك إجمالي الودائع نموًا بنسبة 5.0 في المئة خلال الربع الثالث من عام 2023م (الرسم البياني رقم 24).

الرسم البياني رقم 24: المالية الإسلامية

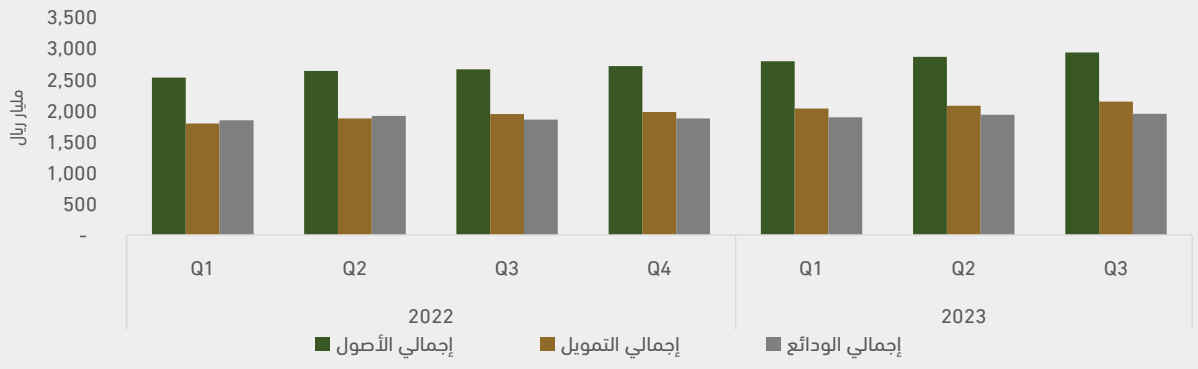

التقنية المصرفية

نظام سريع

ارتفعت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الرابع من عام 2023م على أساس سنوي بنسبة 3.3 في المئة لتبلغ 14,172.0 مليار ريال، وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو 3,464.1 مليار ريال، بارتفاع نسبته 8.9 في المئة على أساس سنوي. وبلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة 1,843.4 مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة حوالي 1,620.7 مليار ريال. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف 10,393.6 مليار ريال، بارتفاع نسبته 2.8 في المئة على أساس سنوي.

مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الرابع من عام 2023م ما يقارب 385.1 مليون عملية، بإجمالي سحوبات نقدية قدره 136.8 مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع نحو 2,437.6 مليون عملية، بإجمالي مبيعات قدره 157.7 مليار ريال. وعلاوة على ذلك، بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي قرابة 16.0 ألف جهاز، وبلغ عدد بطاقات الصراف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو 47.8 مليون بطاقة، وبلغ عدد أجهزة نقاط البيع حوالي 1.7 مليون جهاز.

المقاصة

بالنظر إلى إحصاءات المقاصة للربع الرابع من عام 2023م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي 302.9 ألف شيك، بقيمة إجمالية بلغت 78.9 مليار ريال، إذ بلغ عدد شيكات الأفراد والشركات نحو 241.9 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 35.3 مليار ريال، في حين بلغ عدد الشيكات بين المصارف حوالي 61.0 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 43.6 مليار ريال.

6-2 أبرز التطورات في التقنية المالية للربع الرابع 2023م

رخص البنك المركزي السعودي خلال الربع الرابع من عام 2023م لثلاث شركات جديدة في مجال التمويل الجماعي بالدين، والوساطة الرقمية لجهات التمويل، ووساطة إعادة التأمين الإلكترونية. بالإضافة لذلك، بلغ عدد شركات التقنية المالية المُصرح لها من قبل البنك المركزي السعودي شركتين تقنية مالية في نشاط الدفع الآجل. كذلك شهد الربع الرابع من عام 2023م تطورات في تشريعات التقنية المالية، حيث صرح البنك المركزي لشركة واحدة تقدم نشاط التمويل من نظير إلى نظير.

WWW.SAMA.GOV.SA